دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

دراسة تحليلية" للفترة من 1990-2015"

أ.علي منصور سعيد عطية — **أ. علي جبار عريمش**

تأهيلي دكتوراه اقتصاد– كلية تجارة جامعة بنها — **ماجستير اقتصاد – كلية تجارة جامعة بنها**

إيهاب إسماعيل احمد إسماعيل

ماجستير إحصاء – جامعة القاهرة

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية .كما افترضت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي حيث يمكن للسياسة المالية أن تزيد من معدلات النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة القياسية الى انه لاتوجد علاقة سببية مابين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، ولاتوجد علاقة أيضاً سببية مابين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي عند احتمالية 5% ، وهذا يدل على أنه لاتوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الأنفاق والنمو الاقتصادي .

Abstract

This study aimed to analyzing and measuring the role of fiscal policy in achieving economic growth by focusing on public expenditure and tax revenues.The hypothesis of study is a strong positive relationship between fiscal policy and economic growth in such a way that fiscal policy can increase the rate of economic growth. The study concludes that there is causative relationship between government expenditure and economical growth. And There is no causative relationship between economical growth and government expendituredue the probability of 5%. This indicates that there is no long-term balance relationship between expenditure and economical growth.

1. مقدمة

انتشرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على مدى قرنين من الزمن، وهما القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ومن ابرز روادها"آدمسمث وريكاردو" وقد إنعكست أفكار هذه المدرسة على طبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية .ومن أهم فرضيات

هذه المدرسة ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[1]. فالحرية الاقتصادية وفق المدرسة الكلاسيكية هي الموجه للنشاط الاقتصادي، والتي تضمن للاقتصاد الكلي تحقيق التوازن .

وكان لهذه الأفكارإنعكاساً على محدودية دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية من خلال السياسة المالية، فلم يكن لها دور واضح وملموس بالاقتصاد سوى في مجالات محدودة تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع وبعض المرافق العامة، وبذلك كانت الدولة تمثل الحارس للنشاط الاقتصادي الحر.

وتعرضت اقتصاديات الدول التي تبنت الفكر الكلاسيكي للأزمات بين الحين والآخر من أبرزها أزمة الكساد العظيم (1929-1932م)، التي جعلت الفكر الكلاسيكي عاجزا عن مواجهتها مما جعل الاعتماد على آلية السوق واليد الخفية لتحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي أمرا غير واقعياً، وخصوصاً بعد أن أصبح أثر تلك الأزمات يلحق إضراراً فادحة بالاقتصاد القومي بصورة عامة، وهو الأمر الذي جعل الفكر الاقتصادي يشهد محاولات جادة لعلاج عيوب وانحرافات النظام الرأسمالي عقب الكساد الكبير الذي حل بالعالم الرأسمالي. ولم تستطع المدرسة الكلاسيكية آنذاك إيجاد الحلول المنطقية التي بوسعها أن تخرج الاقتصاد من براثن الكساد[2]، توجت هذه المحاولات بـ(النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود) للاقتصادي البريطاني الشهير جون ماينارديكينز عام 1936م، حيث دعت المدرسة الكنزية الى ترك المالية المحايدة والأخذ بالمالية الوظيفية، وعلى أثر ذلك بدأت الدولة تنظيم الإنفاق وفرض الضرائب لغرض تخفيض حدة التقلبات في دورة الأعمال، حيث طالب كينز بضرورة تدخل الدولة لمواجهة حالة الكساد الشديد والبطالة الحادة وذلك من خلال تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام لسد الثغرة في الدخل القومي[3]، فقد بين (كينز) أن مستوى التشغيل في الاقتصاد يعتمد على مستوى الطلب الكلي الفعال وانه يمكن أن يستقر عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل ولا يتم التغلب على البطالة دون سياسات عامة تجريها الدولة لتدعيم الطلب الفعال [4].

وعند ظهور أفكار المدرسة النقدية[*] لم تستطع لفت الأنظار إليها لأن ظهورها في وقت كان فيه الفكر الكينزي قد غزا العالم، والذي أعطى الأهمية الكبرى لأدوات السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية وقلل من أهمية السياسة النقدية، وبعد بروز ظاهرة "التضخم الركودي"[**] في عقد السبعينيات وقصور التحليل الكينزي في مواجهة أو تفسير هذه الظاهرة، التي تتناقض

---

(1) عبد الكريم بركات، **دراسة في الاقتصاد المالي**، (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة، ، 1983)، ص12

(2)جون كنيث جالبريث , **تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)** , ترجمة أحمد فؤاد بليغ – مراجعة إسماعيل صبري عبد الله (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – سلسلة كتب عالم المعرفة , 2000) ، ص 246 .

(3) محّي محمد مسعد، **الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة**،ط1 ، (الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009،)،ص20

(4) إبراهيم متولي حسن المغربي ، **الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز** ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2010)،ص11

(*) تنسب هذه المدرسة إلى مجموعة من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو الأمريكية وبنك الاحتياطي الفيدرالي في سان لويس، وان ابرز أعلام هذه المدرسة (ميلتون فريدمان، كارل برونر، ولبدلر، أ.فلترز، فيليب كاجان، وغيرهم) ويعد الاقتصادي فريدمانمن ابرز أعلامها وأشهرهم هو مؤسس وزعيم هذه المدرسة حيث نال شهرة عالمية واسعة من خلال إعماله العلمية التي جعلت تأثيره على الفكر الاقتصادي أكثر من أي مفكر آخر في هذه المدرسة، انظر في ذلك: رمزي زكي، فكر الأزمة- دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص ص49-50.

(**) التضخم الركودي: ظاهرة اقتصادية، اذ يصاحب فيها الارتفاع المستمر في الأسعار تزايد معدلات البطالة، وتباطؤ معدلات النمو، ظهرت في عقد السبعينات من القرن الماضي، أنظر في ذلك: فؤاد مرسي، التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص33.

تماماً مع مشكلة السياسة الاقتصادية التي يفسرها منحنى فيليبس، الذي قام على دعائم الفكر الكينزي- والتي تكمن في كيفية المقايضة بين البطالة والتضخم[5].

أما من الناحية الفكرية فترجع مدرسة النقوديون إلى أفكار النيوكلاسيك، والتي تدعو الدولة إلى حماية عمل قوانين الاقتصاد الحر والحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، لذلك نجد النقوديون وعلى رأسهم فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية وللأسباب الآتية[6]:

1) ان استخدام السياسة المالية كعجلة توازن للنشاط الاقتصادي من خلال استعمال جانب النفقات العامة يعمق من عجز الموازنة العامة بينما هم يدعون إلى التوازن السنوي للموازنة العامة.
2) لا تستطيع السياسة المالية أن توفر الاستقرار الاقتصادي، من خلال إجراء تغيرات مقصودة في الضرائب أو النفقات إذا لم ترافق بسياسة نقدية متغيرة ومؤثرة .
3) إن السياسة المالية التوسعية، لن تؤدي إلى الآثار المضاعفة من الدخل التي كان كينز يتوقع حدوثها، إنما سوف تؤدي إلى رفع سعر الفائدة ومن ثم تخفيض الاستثمار الخاص.
4) واستناداً إلى ما تقدم فإن النقوديون يحاولون العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وهو إحياء للتراث الفكري للمدرسة الكلاسيكية .

ويرى أتباع هذه المدرسة أن السياسة المالية المؤثرة في النشاط الاقتصادي سلباً أو إيجاباً يكون من خلال السياسة المباغتة التي تفاجئ الأفراد والشركات على حد سواء والتي لا يمكن التنبؤ بها زاعمين في ذات الوقت أن التدخل الحكومي يتطلب التقليص باستمرار وربما التحييد، ولكي يكون هناك دوراً أساسياً لتوقعات الأفراد وأثرها في إحداث دفعة قوية في النشاط الاقتصادي يؤكد أنصار المدرسة على ما يلي :

أ- ضرورة وجود سياسة مالية ونقدية مستقرة لعلاج المشكلات الاقتصادية بدلا" عن السياسات الكينزية ولكن هم لا يوضحون ما هي طبيعة هذه السياسات المطلوب اتخاذها, ويكتفون فقط بالإشارة إلى قيام الحكومة بتحديد قواعد اللعبة الاقتصادية بشكل واضح ومعلوم.

ب- حتى يستطيع الأفراد أن يدركوا نتائج قراراتهم الاقتصادية, وحجم الفرص المتاحة أمامهم يجب على الحكومة إن توضح توجهاتها العامة من خلال السياسات المالية والنقدية المطروحة .

كما أوضحت مدرسة التوقعات العقلانية أهمية السياسة المالية في التأثير على الاستقرار الاقتصادي إلى جانب قناعتهم بضرورة أن تكون السياسة المالية محايدة، لان السياسات المالية المرنة تعبث بالاستقرار والتوازنات في الاقتصاد وركزت أيضا" على عنصر التوقعات ودورها في دفع معدلات الاستخدام والناتج في الأجل القصير خصوصاً إذا كانت توقعات الأفراد تأتي بصورة مغايرة لإجراءات السياسة المالية , وبالتالي فهي عودة إلى العمق النظري الكلاسيكي في نظرته إلى السياسة المالية والعمل بمبدأ الحياد المالي وأفضلية التوازن المالي على التوازن الاقتصادي وأن يترك التوازن الاقتصادي من مهام السوق والياته ومرونات الأسعار والأجور وحيادية الدولة.

حيثُيُعتبر دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي محل جدل واسع بين الاقتصاديين ، سواء كان الأمر متعلقاً بالدول النامية أو المتقدمة . ولقد تعزز هذا الجدل بالنتائج المتباينة ، وحتى المتعارضة أو المتناقضة ، التى توصلت إليهاالدراسات

---

(5) Richard A. Musgrave and Peggy B. Musgrave, **Public Finance in theory and practice**, (New York: McGraw-Hill Book Co., (1973), Pp641-647.

(6) ميلتون فريدمان، **الرأسمالية والحرية**، ترجمة: يوسف عليان،(عمان :مركز الكتب الاردني ، 1987)، ص74-75.

العلمية حول هذا الموضوع .فبعض هذه الدراسات يؤكد علي الأثر الإيجابي للسياسة المالية على النمو الاقتصادي ، وبعضها يرى الأثر السلبي للسياسة المالية علي النمو الاقتصادي .

إن تحديد طبيعة وحجم دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي يبدو ذا أهمية خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط ، حيث زادت أهمية السياسة المالية في مختلف دول العالم لاعتبارات من أهمها أنها إحدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير فيه. وارتبطت اتجاهات السياسة المالية في العراق خلال المدة الزمنية (1990–2015م) بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمرحلة والمشكلات التي تمر بها الدولة، إذ شهدت عجزاً مالياً متواصلا طيلة مدة العقوبات الاقتصادية قد ألقى بظلاله على كل مفاصل الاقتصاد العراقي مخلفاً بذلك سلسلة من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية وبالتالي لم تؤدِ إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها.

2- مشكلة الدراسة :

إن السياسة المالية في مدة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق (1991–2003م) أفقد الدولة الإيراد المالي ذو المصدر النفطي الأمر الذي أجبر السلطة النقدية على الإصدار النقدي (تمويل التضخم)، بهدف تمويل برامج تنمية اقتصادية التي تم تحقيقها على أرض الواقع بل تمكنت من الحفاظ على مستوى مقبول للإنفاق الاستهلاكي (البطاقة التموينية)، وانعكس هذا على انعدام الاستقرار الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي أدى إلى ارتفاع حجم البطالة ووصول معدلات التضخم إلى مستويات عالية من الأسعار فضلاً عن انتشار المضاربات والأسواق الموازية التي اعتمدت الموجات التضخمية إلى جانب الإصدار النقدي.

وقد أشارت العديد من النشرات الإحصائية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي – إلى أن إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال عام 1990م (5638) مليون دينار عراقي في حين بلغت إجمالي الإيرادات الموازنة عام 2003م (15985527) مليون دينار عراقي حيث تقدر الزيادة بمعدل نمو (99,9%) من إجمالي الإيرادات العامة من الموازنة كما أوضحت المؤشرات أن إجمالي الإيرادات العامة عام 2015م (105609846) مليون دينار عراقي.

كما أظهرت البيانات أن الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي في العراق تتطلب القيام بالعديد من التطورات أثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي أدت إلى تقليل وسائل تمويل الإنفاق الحكومي بسبب منع التصدير النفط الخام والذي يعد الممول الأساسي للموازنة العامة مروراً بالأوضاع الأخيرة بعد الاحتلال إلى حيث أن الإنفاق الحكومي ازداد من (4827,493) مليار دينار عام 2003م بمعدل نمو (559,8) إلى (96,662,767) مليار دينار عام 2011م أي أنه ازداد بمقدار (91,662,767) مليار دينار عراقي بمعدل نمو (14,2) ويعود السبب في التوسع في الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الأساسي للإنفاق الحكومي الذي يقاس بمعدل النمو (95%) 95% من إيرادات الموازنة سنوياً.

كما أن الرؤيا وفلسفة النظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003م لم تكن واضحة المعالم بسبب تداخل عوامل داخلية متمثلة في حداثة النظام السياسي وافتقار صناع القرار السياسي والاقتصادي للفهم والقناعة الكاملة بضرورة رسم معالم إدارة جديدة للاقتصاد العراقي قادر على إنجاب برامج التمنية الاقتصادية بالإضافة إلى العوامل الخارجية التي تتمثل في متطلبات المنظمات الدولية من أجل تطبيق الإصلاحات بأسلوب الصدمة وقد تعارض ذلك مع الدافع الاجتماعي والأمني ومما انعكس سلباً على عمل وتنسيق السياسة المالية في تحقيق التوازن من أجل الاستقرار والنمو ورفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي. وتتمثل مشكلة الرئيسة لهذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي :

ما هو الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟

وتنبثق عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية :

1- كيف تناولت الدراسات الاقتصادية السابقة آليات تأثير السياسة المالية على تحقيق النمو الاقتصادي؟

2- ما هي اتجاهات تطور الإنفاق العام والإيرادات الضريبية وانعكاس ذلك على واقع تحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟

أهمية الدراسة على المستويين النظري والتطبيقي :

تتمثل الأهمية النظرية في محاولة لتحليل دور السياسة المالية عبر أدواتها (المتمثلة عبر الإنفاق العام والإيرادات الضريبية لتحقيق مبدأ النمو الاقتصادي).

أما من الناحية التطبيقية سوف ندرس دور السياسة المالية عبر أدواتها عبر مراحل فنية ومدى آثار تلك السياسة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وترتبط السياسة المالية بقدرة الدولة على :

1- أداء وظائفها بكافة الجوانب.

2- تحقيق النمو الاقتصادي.

3- إعادة توزيع الدخل القومي في اتجاه تحقيق العدالة.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل وقياس دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الإنفاق العام والإيرادات الضريبية.

أما الأهداف الفرعية :

1- عرض تطور السياسة المالية وتحقيق النمو الاقتصادي في غمار اتجاهات تطور العلاقة بين النفقات العامة والايرادات الضريبية في العراق وتحليل العوامل المؤثرة على دور السياسة المالية خلال الفترة (1990-2015م).

2- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة في اختبار الفرضيات على المنهج التحليلي والمنهج القياسويتم استخدام المنهج التحليلي في دراسة، وتفسير العلاقة بين السياسة المالية وتحقيق النمو الاقتصاديوالمؤشرات الخاصة بذلك المشكلة وكذلك اتجاهات معدل النمو الاقتصادي، واستخدام المنهج القياسي في التعرف على أثر متغيرات السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات الضريبية) في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق على اعتباران متغيري (الإنفاق العام والإيرادات الضريبية) هي المتغيرات المستقلة ومعدل النمو هو (المتغير التابع)، كما يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية إذ غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاستقرار، وذلك لان معظمها ينمو ويتغير مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن.

فروض الدراسة :

1- تمثل السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات الضريبية تهتم في تحقيق رفع معدل النمو الاقتصادي).

2- توجد علاقة قوية موجبة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي بشكل يمكن السياسة المالية (الإنفاق العام والإيرادات) ويمكن من زيادة معدل النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة : وتتمثل بما يلي :

أ- **الحدود الموضوعية :** سوف تقتصر الدراسة على دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

ب- الحدود المكانية : انحصرت الدراسة في جمهورية العراق الاتحادية

ج- **الحدود الزمنية :** تقتصر حدود الدراسة على دراسة دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والإيراد الضريبية وخلال الفترة الزمنية من (1990- 2015م).

3- الدراسات السابقة :

- **دراسة عبد الباسط تركي سعيد الحديثي (1996م) :** قامت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة التوجه الكينزي للدولة العراقية في رفع حجم الطلب الكلي خلال الحقبة السبعينية واثر ذلك في تحقيق الاقتصاد العراقي وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية أدت إلى رفع معدلات التضخم من خلال سياسة النقد الرخيص بعد توقف تمويل الإنفاق الحكومي من ريع الصادرات النفطية وما سببته هذه السياسة من تعطيل أثر المتغيرات النقدية في التأثير على المتغيرات الحقيقية كدور سعر الفائدة في الاستثمارات[7].

- **دراسة ((Roberto and Micheal (1997)):** أظهرت هذه الدراسة دور السياسة المالية في دول أمريكا اللاتينية وتوصلت إلى أن السياسة المالية تكون مواكبة لتقلبات الدورات الاقتصادية Procyclical. وتوصلت أيضاً أنه في وقت الرخاء يزداد الإنفاق الحكومي أكثر من الإيرادات، وهذا ما يؤثر سلباً في استقرار الاقتصاد الكلي وفي أداء المثبتات التلقائية Outomatic Stabilizers وخصوصاً في ظل سيادة السياسة المالية[8].

- **دراسة((Massi, (1998) :** قامت هذه الدراسة بالتعرف على السياسة المالية وخدمات النمو انطلقت هذه الدراسة في الجدل الدائر حول عدم التقارب في معدلات النمو بين اقتصاديات العالم المختلفة في الفترة الأخيرة وكذلك القضايا المتعلقة بالنموطويل الأجل بدءاً من المساهمات الأولى لكل من((Romer, (1986)، ((Robert Lucus, (1988) في نظرية النموالداخلي، وقد توصلت الدراسة بأن للإيرادات الضريبية تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ناجم عن الإنفاق الاستثماري العام والنفقات التحويلية، وإن الدراسة كانت قد افترضت بأن السياسات المالية غير المتجانسة المعتمدة من قبل البلدان المختلفة وكما أوضحتها أحدث الأدبيات أهمية كبيرة في اختلاف معدلات النمو، وأجرت هذه الدراسة مسحاً لبعض النتائج الحديثة الأكثر أهمية عن السياسة المالية والنمو، وفي ضوء الكم الهائل من الأدبيات، فقد ركز هذا المسح على حالة الأسواق التنافسية غير التامة، وتوضح أن عدم تجانس النتائج والآراء المطروحة في الأدبيات يعتمد وبدرجة بالغة على افتراض معين للنموذج الرئيس، ويكون ذلك منعكساً أيضاً على تحليل الضريبة[9].

- **دراسة ((Khalifa H. Chali&Naief H. Al-Mutairi, (2002)** أظهرت هذه الدراسة دور الإنفاق الحكومي في نموذج متحرك للنمو الداخلي مع التطبيق على دولة الكويت وتوصلت إلى أن الإنفاق الحكومي على البضائع الاستهلاكية والخدمات تؤثر بصورة أساسية على الاقتصاد من خلال الطلب الكلي، بينما يؤثر

([7]) عبد الباسط تركي سعيد الحديثي **(الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق 1960-1992)** ،الجامعة المستنصرية ، 1996.

([8]) Michael Gavin and Roberto Perotti : **Fiscal Policy in Latin America Inter-American Development Bank**; and Columbia University and Cepr, January 1997 Chapter Pages in Book : (P.11-72).

(9) Massi Milano Marzo, 1998:**Fiscal policy and Grows A survey**, (www.dse.unibo,it/wp/314.pdf).

الاستثمار الحكومي على الاقتصاد من خلال العرض الكلي، وقد استندت الدراسة إلى منهج كمي يعتمد أسلوب (VAR) في بناء وتقدير النموذج، وأن هذا البحث يوسع نموذ((Barro, (1995) للنمو الداخلي ويحاول أن يتحقق جزئياً في التفاعل السببي بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدولة الكويت خلال المدة 1969 – 1999، ومن أجل ذلك فإن نمو الناتج الكلي فضلاً عن رأس المال العام والخاص والإنفاق الاستهلاكي الحكومي يكون ذو نمو داخلي، إن قوة النموذج تكمن في قدرته على السيطرة على العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحكومة تؤدي دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي مع دين الحكومة المتراكم خلال الأعوام العشرة الماضية من القرن الماضي وفي عام 2002/1999 وصل العجز الحكومي إلى 2,3% من GDP، وأن سياسة مالية ناجحة تهدف لى السيطرة على عجز الميزانية وتعزيز القطاع الخاص يقوم على طبيعة العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي والاستثمار الخاص، وطبيعة العلاقة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي حيث أن الحكومة باستطاعتها السيطرة على عجزها دون إلحاق أي ضرر بعملية النمو وذلك من خلال تقليل نفقاتها في مجال الاستهلاك[10].

- **دراسة ((Norman Gemmell& Kneller Richard, (2003)** : قامت هذه الدراسة بتحليلها لأثر السياسة المالية (الضرائب والنفقات العامة وحالات عجز الموازنة) في النمو الطويل الأجل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** للتمييز بين النفقات الإنتاجية وغير الإنتاجية، لذا توصلت الدراسة بأن التغيرات في حصة الضرائب الشاملة أو حصة الإنفاق في إجمالي الناتج الداخلي أو فائض عجز الموازنة السنوية لا تكون أدلة جيدة لها أن تأثيرات السياسة المالية على النمو من المحتمل أن تكو موجبة أو سالبة، كما أن حالات عجز الموازنة تفصح عن درجة عالية من النمو طويل الأجل[11].

- **دراسة ((SugataChoch &Udayan Roy,(2004)** أكدت هذه الدراسة أهمية السياسة المالية والنمو الطويل الأجل والازدهار في تدفق الأسهم للسلع العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل النمو يقوم على توزيع عائدات الضرائب بين تراكم رأس المال العام وتوفير الخدمات العامة[12].

- **دراسة دراوسي مسعود (2005)** : قامت هذه الدراسة للتعرف على دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990-2004 (حالة الجزائر) وتوصلت هذه الدراسة على سياسة الإنفاق والضرائب في التأثير على مستويات العرض الكلي والطلب الكلي وضرورة التوفيق بين الدور المالي والاقتصادي للموازنة العامة كمقدمة للتوازن الاقتصادي العام وتحديد الدور الأمثل للسياسة المالية وفق منهجية الحاجة والتكامل بين القطاعين العام والخاص[13]

([10]) Khaifa H. Ghali, Naief H. Al-Mutairi:**Government Spending in Adynamic model of Endogenous Growth, With Application to the State of Kuwait**, Arab Journal of Administrative Sciences, Vol.9, No.3, 2002, Kuwait.

([11]) Norman Gemell & Kheller : **Fiscal Piolicy, Growth and Convergence in Europe**, 2003.

([12]) Sugata Choch & Udayan Roy, 2004 : **Fiscal policy, Long – Runb Growth, and Public goods**. **Canadier Journal of Economics** / Revre Canadiened Economique, Vol. 37, No.3.

([13])دراوسي مسعود (**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990-2004 حالة الجزائر)** ، جامعة الجزائر 2005.

- **دراسة حنان محمد خليل (2005)** : قامت هذه الدراسة بالتعرف على أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن (الأردن 2005) وتوصلت هذه الدراسة على دور القطاع العام في دفع وتأثير التنمية والنمو وتحقيق الاستقرار في فترة التصحيح في المملكة الأردنية الهاشمية وعلى آليات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تقوية مرتكزات الطلب والعرض الكلي وإعادة الثقة بالبيئة الاستثمارية بما يخدم عملية التحول نحو اقتصاد السوق والانسحاب التدريجي للدولة[14].

- **دراسة فاطمة خلف الجبوري (2006)** : قامت هذه الدراسة بالتعرف على أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية) إذ بينت الباحثة التأثير المعاكس لمؤشرات السياسة المالية في النمو الاقتصادي وتم تقدير ذلك بناءً على العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والنمو، وتمتد تلك العلاقة من مؤشرات السياسة المالية إلى النمو وبالعكس ، مما يتيح الفرصة لإقامة العلاقات السببية بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي . والأمر كذلك لأن الترابط المهم يكون منسجماً مع المناقشات البديلة التي توضح العلاقة بين كل من الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والعجز مع النمو الاقتصادي . وتقوم إحدى هذه المناقشات على أساس استخدام الـ (VAR) وهو نموذج متجه الانحدار الذاتي الخاص Vector Autoregressive، وبحسب هذا الاختبار فإن معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الكلية وزيادة الإنفاق الحكومي والتقليل من العجز، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة مجموعة الدول النفطية (السعودية) بأن زيادة الإيراد الكلي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 0.0005 بالألف ، في حين أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة 0.27% ، وأن انخفاض العجز بمقدار 1% يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 17.41% . وفي مجموعة الدول غير النفطية (المغرب) يؤدي انخفاض العجز بمقدار 1% إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 0.0001 بالألف، في حين أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي عند التخلف الخامس بنسبة 0.09%[15]

- **دراسة Niloy (2007)** : قامت هذه الدراسة بالتعرف على آثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية المكونة من ثلاثين دولة، وأرجعت التحليل وفقاً لهذه الدول باستثناء الدول المتقدمة للدور المهم للإنفاق الحكومي وفقاً للنمو الاقتصادي لهذه الدول، وقام التحليل خلال الفترة من 1970 حتى 1990م بالاعتماد عل الإحصاءات المالية الحكومية (CFS) التي تصدر سنوياً من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) باستخدام طريقة المربعات الصغرى, وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية[16]:

أ- أن نسبة الإنفاق الرأسمالي العام للناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابياً ومعنوياً بشكل كبير مع النمو الاقتصادي.

ب- وعلى المستوى القطاعي للإنفاق الاستثماري العام، تعد الاستثمارات الحكومية الموجهة إلى قطاع التعليم ترتبط معنوياً بالنمو الاقتصادي، وهذا يدعم نظرية النمو الحديثة في أن التعليم أداة مهمة في النمو الاقتصادي من خلال النفقات الإجمالية الموجهة إلى قطاع التعليم.

([14]) حنان محمد خليل ، **(أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن)** ، الأردن ، 2005.

([15]) فاطمة خلف الجبوري **(أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية))**، العراق، 2006.

([16]) Niloy Bose, M. Emranul Heque, Denise. R. Osbern:"**Public Expenditure and Economic Growth – A disaggregated Analysis for Developing Countries**", Journal Compliation, The Manchester University, Vol. 75, No.5, 2007.

ج- بالرغم من أن الاســـتثمارات الحكومية والإنفاق الحكومي في القطاعات الاقتصـــادية بخلاف القطاع التعليمي مثل : (النقل – الاتصـــالات – الدفاع) يعتبر ذات معنوية كبيرة للنمو الاقتصـــادي، ولكن هذه العلاقة المعنوية لا تبقى طويلاً مع أخذ الموازنة الحكومية في الاعتبار.

د- عد ميزانية الحكومة يؤدي إلى أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

هـ- ترتبط حصة الاستثمار الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي معنوياً بالنسبة للنمو الاقتصادي وفقاً للدور المهم والإيجابي له.

- **دراسة الجبوريوالزاملي (2014)** : قامت هذه الدراسة بالتعرف على دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003–2012) من خلال بيان مفهوم الإنفاق الحكومي والاســتقرار الاقتصـــادي وطبيعة هذا الاســتقرار وأكثر ما يؤثر على الاســتقرار في العراق هو التضـــخم والبطالة وكذلك يدرس تطور حجم الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على الاســتقرار في العراق من خلال الإنفاق الجاري والاســتثماري، وتوصــلت الدراســة إلى أن الإنفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضـمه الموازنة العامة للدولة بل أنه يجسد حقيقة مهمة وهي أن هذا الرقم هو حصـيلة تفاعل العديد من العوامل سـواء ما يتعلق منها بالعوامل السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، إذ أن هذه العوامل تؤثر بشـكل كبير على مسـتوى الإنفاق الحكومي، ولتحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي لابد من تحقيق النمو الاقتصـادي المتوازن لقطاعات كافة من خلال توجيه الاسـتثمارات حسـب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاســيما (الصـــناعة والزراعة) ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة اسـتثمارية ملائمة تعتمد أسـاسـاً على بنية تحتية متكاملة (محطات، الطاقة، محطات المياه، شـبكات الطرق، المؤسـسـات التعليمية والصحية ... الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة[17].

- **دراســة الحســيني (2014)** : قامت هذه الدراســة بتناول العلاقة بين مكونات الســياســة المالية (الإنفاق العام، الإيرادات العام، والضرائب، وعجز الموازنة) والنمو الاقتصادي، وفقاً لما جاء في النظرية الاقتصادية وما تشير إليه نتائج الأبحاث التطبيقية في هذا المجال، كذلك تقدم هذه الدراســة تحليلاً لتطور هيكل الســياســة المالية في مصــر خلال الفترة الممتدة بين العامين الماليين 1982/1981 و2012/2011، وتختبر علاقة متغيرات السياسة المالية بمعدل النمو الاقتصـادي (والمعبر عنه بمعدل التغير السـنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الثابتة) خلال تلك الفترة، بهدف تحديد البدائل الملائمة للسـياسـة المالية والتي يمكن التعويل عليها لحفز النمو الاقتصـادي في الأجل الطويل، وتوصـلت هذه الدراسـة على توقعات نظريات النمو الداخلي من الداخل من حيث إمكانية وجود آثار طويلة الأجل لمتغيرات السياسة المالية على معدل النمو الاقتصـادي وتطبيق أدوات تحليل السـلاسـل الزمنية على بيانات الاقتصـاد المصـري خلال الفترة الممتدة بين العامين الماليين 1982/1981 و2012/2011، ووجدت الدراسة الدراسة ما يلي : أولاً : ترتبط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة موجبة ومعنوية مع معدل النمو الاقتصـادي في الأجل الطويل، وبصـرف النظر عن طريقة تمويل ذلك الإنفاق، كما توجد علاقة سـالبة ولكن ليست دائماً معنوية بين هذين المتغيرين في الأجل القصير، ثانياً : لا يرتبط المستوى الإجمالي للضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية مع النمو الاقتصـــادي في الأجلين القصـــير والطويل، ثالثاً : ترتبط الزيادة في نســـبة عجز الموازنة على النمو الاقتصادي موجباً[18].

([17]) بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي : **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاســتقرار الاقتصــادي في العراق للمدة (2003–2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج16، ع1، 2014.

([18])إسراء عادل السيد أحمد الحسيني ، (**العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.

وخلاصة ذلك فأن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع السياسة المالية ودورها في النمو الاقتصادي، أكدت على وجود علاقة تتفاوت تبعاً لمتغيرات الدراسة واتجاه السببية بين المتغيرات.

المبحث الاول

تطورات العلاقة بين النفقات العامة والايرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990- 2015م)

تمهيد

يهدف هذا المبحث من الدراســـة الى تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصـــادي ، وتحليل العلاقة بين الايرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1990 – 2015 وذلك لمعرفة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العراقي . وذلك من خلال تقسيم المبحث الي النقاط التالية :

أولاً: تطور النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990 – 2012م)

هناك سياسات متعددة يمكن إتباعها في تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد القومي للبلدان النامية، وهناك سياستان لابد من ممارستهما عمليا وفي ان واحد وهما:

أ / إصلاح آلية النظام الاقتصادي وتنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة بما يؤمن عدم الضياع والتبذير في الموارد المتاحة أي زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المستخدمة في العملية الإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل لها وهذه السياسة لا تحتاج إلى أموال أو أي موارد اقتصادية إضافية.

ب/ توسيع قاعدة رأس المال (إضافة طاقات إنتاجية جديدة) عن طريق الاستثمار لتحقيق نمو سريع أي إن للإنفاق العام الاستثماري الدور الحاسم في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلاته. [19]

فالعامل الرئيسي في التحليل هو المدى الذي يمكن معه للإنفاق أن يخلق طلبا على عرض الموارد التي تصبح متوفرة من الناتج الوطني، وهذا المبدأ أو المفهوم ينقصه تثبيت مساهمة الحكومة في تمويل النمو الاقتصادي لأهميته. [20]

في عقد التسعينات كان للسياسة المالية الدور الكبير في المحافظة على مستويات المعيشة للمواطن العراقي بسبب اعتماد المواطن على الدولة في توفير الحاجات الأساسية بعد فرض العقوبات الاقتصادية فقد وجهت الدولة إنفاقها العام بشكل نفقات تحويلية للمواطن بدون مقابل وتمثلت هذه النفقات في دعم المزارعين من اجل سد الاحتياجات من السلع الزراعية فضلا عن دعم البطاقة التموينية ودعم الوقود ولكن كان هذا على حساب ارتفاع معدلات التضخم. فبعد عام 2003 توسع الإنفاق الحكومي ليشمل فقرات أخرى منها هيأة دعاوي الملكية ونفقات استيراد الطاقة الكهربائية ونفقات الانتخابات ومنح الشركات والهيئات. [21]

ويمكن تقسيم التحليل في هذا المبحث إلى مدتين زمنيتين مرة رها العراق بظروف مختلفة، وهي مرحلة ما قبل 2003 أي قبل الاحتلال الأمريكي، والمرحلة الثانية ما بعد الاحتلال، وسنحاول توظيف بعض المؤشرات الاقتصادية وهي مؤشر نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي،ويعبر عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموما والاجتماعية خصوصا، أي كلما ارتفعت هذه النسبة دل على تدخل لدولة وبالعكس، كما ويشير أيضاً إلى مستوى الحاجات العامة .

([19])– انظر :– صبري زاير السعدي، **نحو تخطيط الاقتصاد العراقي**، دار الطليعة، بيروت، 1974، 90– فلاح حسن ثويني، **العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الإشارة إلى العراق بعد 2003**، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد17–18\3\2009، المجلد الثاني، ص135–137

([20]) – غازي عبد الرزاق النقاش، مصدر سابق، 78–77.

([21]) – احمد حسين الهيتي وآخرون، مصدر سابق، ص 12 .

نلاحظ استمرار الزيادة في النفقات العامة بالأسعار الجارية خلال هذه المدة ففي عامي (1990 و 1991م) بلغت(14179) و (17497) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو سنوية متزايد بلغت (1.76%) و(23.40%) على التوالي وهذا ما نلاحظه في الجدول (1) .

حيث يوضح في الجدول (1) بملحق الدراسة أن في عام 1990م بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي(25.35 %) وهي اقل من العام السابق الذي كانت النسبة فيه (68.28%) وشهد عام 1991م زيادة في هذه النسبة إذ بلغت (41.22%) .

طرأ تغير على حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية ولا سيما ما بعد عام 2003 وهذا ما نلاحظه في لجدول (2)، إذ بلغت حوالي (4901961)مليوندينار، ومن الجدول (2) ايضاً نلاحظ أن معدل النمو بالأسعار الجارية حوالي (94.65 %)، ثم استمر بالزيادة حتى سجل أعلى زيادة خلال هذه المدة عام 2012 بلغت حوالي (90374783) مليون دينار، أما النفقات بالأسعار الثابتة فقد سجلت معدل نمو سنوي هو (80.6 %) وهذا نلاحظه بالجدول (2)، وكانت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 (16.6%) ، وهي اقل نسبة خلال هذه المدة، والسبب هو احتلال العراق وتعطيل الكثير من المشاريع العامة. لكن شهد عام 2004 زيادة في النفقات العامة وبمعدل نمو مرتفع جدا بلغ (543.04 %) بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فبلغ معدلا مرتفعا أيضا بلغ (450.9%) أي أن هذه النسبة الكبيرة كانت زيادة حقيقية والنسبة المتبقية (92.14%) هي زيادة ظاهرية.

وشهدت نسبة النفقات العامة إلى الناتج ارتفاعا كبيرا إذ بلغت (59.21%) بالأسعار الجارية، وتعزى الزيادة في النفقات إلى زيادة الإنفاق من اجل السيطرة على الوضع الأمني وكذلك تعديل الأجور والرواتب والمخصصات.

ثانياً: تطور الايراد الضريبي و الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2012م)

تؤدي الضرائب دورا فعالا في موازنة الدولة وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال دور السياسة الضريبية في التحكم في الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، يتصف النظام الضريبي في العراق بمجموعة من الخصائص أهمها [22] :

1- انه جمع بين الضرائب المباشرة (ضرائب الدخل ورأس المال) وغير المباشرة (الرسوم الجمركية ورسم الطابع ورسم التسجيل العقاري ورسوم الإنتاج).
2- كثرة الإعفاءات والسمحات في القانون الضريبي بهدف التقليل من الأثر السلبي للضرائب اقتصاديا واجتماعيا.
3- يتميز القانون الضريبي بكثرة التعديلات التي طرأت علية.
4- يعتبر قانون ضريبة الدخل رقم(113) لسنة 1982 المكلف العربي مقيما بمجرد دخوله العراق بغض النظر عن المدة التي يقضيها.

و يمكن النظر إلى الضرائب في العراق بأنها أداة غير فعالة ولم تستطع تحقيق التوازن الاقتصادي حيث الظاهرة التضخم الاقتصادي استشرت في الاقتصاد وحتى في الفترات اللاحقة من القرن الواحد والعشرين، كما أنها تميزت بضالتها قياسا إلى حجم الإنفاق العام، كما كان للظروف السياسية والاقتصادية المتدهورة التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة والتي أدت بشكل مباشر إلى ضعف كفاءة النظام الضريبي في العراق وظهور حالات التهرب الضريبي تسببت بعدم استقرار العلاقة

([22]) طالب محسن جابر، ناجحة عباس، فاطمة عبد جواد، **الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971-2005)**، مؤتمر الإصلاح الضريبي السادس للفترة 21-2006/22، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2006، ص76 .

بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضـريبية وضـعف مواكبة الإيرادات الضـريبية للتغيرات الحاصـلة في الناتج المحلي الإجمالي[23]لذلك فأنها لم تأخذ دورا فاعلا وحقيقيا في معالجة المشكلات الاقتصادية والوضع الاقتصادي في العراق.

المبحث الثاني
قياس اثر الانفاق العام والايرادات الضريبية
على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990- 2015)

تمهيد:

من اجل قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي يتضمن ذلك دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي، لكي تصبح نتائج التقدير التي ستعتمدها الدراسة غير زائفة.

حيث ستعتمد الدراسة على مجموعة من الاختبارات الخاصة باستقرارية السلاسل الزمنية وفي حال سكون تلك السلاسل الزمنية سيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير معلمات النموذج. وسيجري التاكد من هل ان هنالك علاقة سببية تربط متغيرات النموذج وذلك وفق اختبار سببية كرانجرللتاكد من منهجية الارتباط السببي لاتجاه المتغيرات عبر الزمن.

سيتم في هذا المبحث تناول النقاط الاتية:-

اولاً: الاطار المفاهيمي للدراسة القياسية

ثانياً: قياس وتحليل نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي

اولاً: الاطار المفاهيمي للدراسة القياسية

1: استقراريه السلسلة الزمنية

أ- مفهوم استقراريه السلسلة الزمنية **Stationary in time series**

تصبح السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام (ساكنة) اذا تحققت الشروط الاتية[24]:

أ- ثبوت الوسط الحسابي $E(X)=u$

ب- ثبوت قيمة التباين $var(X) = \sigma^2_x$

ت- امتلاك السلسلتين (X_T, X_{T+K}) ارتباط مشترك يعتمد على الأزاحة (K).

اذ ان:

u: تمثل الوسط حسابي

σ^2_x: تمثل التباين

([23]) أديب قاسم شندي، أزهار شمران الحجامي، **فاعلية السياسة المالية – نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (1980-2009)**، مجموعة بحوث منشورة تحت عنوان الاقتصاد العراقي إلى أين ..؟ دار المواهب للطباعة، النجف الإشراف، 2011،ص116-117 .

24 – عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد السياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000 الاسكندرية – مصر،ص:623.

وان أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون مستقرة عندما تكون هذهِ البيانات مستقرة أفقياً حول المحور السيني (محور الزمن)، أي أنها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، وقد تفشل في اثبات ذلك في الرسم البياني او الاختبارات الإحصائية وعلى سبيل المثال نجد ان المتغيرات الاقتصادية غالباً ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة لكونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، ولذلك لا بد من تحويلها الى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها وان استخدام التحويلات يجعل البيانات ممهدة للتحليل والذي تعطي دالة للتقدير، ويستخدم هذا المفهوم او المصطلح كتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور (Unit Root). واذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة فان هذه السلسلة تعد متكاملة من الدرجة الأولى (Integrated of order one) ويرمز لها I(1). وتتراوح درجة تكامل السلاسل الزمنية بين الصفر I(0) و2 ويرمز لها I(2)، اي لا يتجاوز اثنين مما يعني ان السلسلة الزمنية تحتوي جذري وحدة على الأكثر. وما عدا السلاسل الزمنية المتكاملة من الدرجة الصفر I(0). فأن بقية السلال الزمنية تعد غير مستقرة (Non Stationary) فلا بد من اخذ الفرق الأول لها (First Difference) حتى تصبح مستقرة من الدرجة الأولى I(1). اما اذا لم تصبح مستقرة فيتم اخذ الفرق الثاني وتكون سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية ويرمز لها I(2)[25].

ب- اختبارات الاستقرارية

من اجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات ومعرفة درجة تكامل هذه السلاسل سيتم اعتماد اختبار Augmented Dickey- Fuller (ADF test) والذي يعتمد على المعادلة الاتية[26]:

$$\Delta y_t = ao + a_1 y_{t-1} + a_2\ T + \sum_{i=1}^{m} y_i + \Delta 1 y_{T-g} + \varepsilon t \ldots . (1)$$

كما سيتم اعتماد اختبار فيلبس بيرون والذي يعتمد على المعادلة الاتية:

$$\Delta y_t = a_o + a_1 y_{t-1} + a_2\ T + e_1 \ldots\ldots\ldots\ldots . (2)$$

وتعد هذه الاختبارات اكثر دقة في تقدير وتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية اوعدمهِ لأي متغير ومن اهم هذه الاختبارات واكثرها استخداماً هي اختبار ديكي. فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP)، ويمكن توضيح هذه الاختبارات من اجل معرفة طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية.

ج-اختبار ديكي – فولر البسيط (DF)

عندما تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة فهذا يعني أن حد الخطأ العشوائي لا يتوزع توزيعا طبيعيا, وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على اختبار T لمعرفة معنوية المتغير إحصائيا, وفي عام 1997 أوجد كل ديكي و فولر اختبارا يتطلب إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول لها كمتغير تابع و إدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالاعتماد على ثلاث صيغ للمعادلات وعلى النحو الآتي:

*** صيغة سير عشوائي بسيط(بدون حد ثابت واتجاه زمني)**

---

25 – نفس المصدر السابق.

26 – عمر ابرهيم عناد، **مسارالانفاق العام ومدى مساهمته في تحقيق النموالاقتصادي في العراق للمدة2004-2015**، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، العراق، 2017، ص:89.

$$\Delta Yt = \delta 1 Yt-1 + Ut \rightarrow (3)$$

إذ أن $\delta=B-1$, فعندما $B=1$ فهذا يعني $\delta=0$

*** صيغة سير عشوائي بوجود الحد الثابت**

$$\Delta Yt = \delta 0 + \delta 1\ Yt-1 + Ut \rightarrow (4)$$

*** صيغة سير عشوائي بوجود الحد الثابت والاتجاه الزمني**

$$\Delta Yt = \delta 0 + \delta 1\ Yt-1 + \delta 2T + Ut \rightarrow (5)$$

وأن الفرق بين هذه الصيغ الثلاث يكمن في إضافة الحد الثابت في المعادلة الثانية وإضافة الحد الثابت والزمن (T) في المعادلة الثالثة, وتأخذ هذه الصيغ جميعها فرضية العدم أي أن $H_0:a=0$ يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحوي على جذر وحدة مقابل الفرض البديل القائل$H_1:\delta=1$, وعند مقارنة (t) المحتسبة المطلقة مع قيمتها الجدولية في جداول ديكي – فولر يتم قبول أو رفض الفرضية , فإذا كانت قيمة (t) المحتسبة اكبر من قيمة (t) الجدولية هذا يعني أن السلسلة الزمنيةقيد البحث مستقرة في فرقها الأول وقد تحقق السلسلة الزمنية استقراريتها بعد أخذ الفرق الثاني, هذا ما لم تكن مستقرة في مستواها الأصلي وغالبا ما تتحقق استقرارية السلاسل الزمنية الاقتصادية في الفرق الأول أو الثاني, ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى اختبار ديكي – فولر عدم اهتمامه بوجود مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي مما يعني أن تقديرات المربعات الصغرى للمعادلات أعلاه لا تتسم بالكفاءة [27].

د- اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

قد انشأ هذا الاختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية من قبل ديكي–فولر وذلك في عام 1981م وقد اطلق عليه بأختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، وأن هذا الاختبار يعد أكفأ اختبارات جذر الوحدة وذلك في محاولته لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع المتباطئ وذلك بتقدير معادلة الانحدار الاتية:

$$\Delta y_t = \lambda_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} B\Delta\lambda_{t-1} + e_T \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

ويتم استخدام هذا الاختبار بالطريقة نفسها التي استخدمت طريقة ديكي- فولر البسيط اذ يتم فحص احصائية (t) للمعلمة λ ومقارنة هذه الاحصائية بالقيم الجدولية وعندما تكون t الجدولية اكبر من قيمتها المحتسبة وفي هذه الحالة نقبل فرضية العدم اي وجود جذر الوحدة ومن ثم عدم استقرار السلسلة الزمنية وهنا يستوجب اخذ الفروق لها الى ان تستقر السلسلة الزمنية ومن ثم اجراء اختبار جذر الوحدة الموسع (ADF) على الفروق واذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الاولى فان السلسلة متكاملة من الدرجة I(1).

27- غيداء جعفر مهدي, **بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع أشارة خاصة للعراق**, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية، العراق, 2013, ص74ص75

اما اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة بعد اخذ الفرق الثاني فأنها تكون متكاملة من الدرجة الثانية (2)I، اما اذا كانت قيمة t الجدولية اقل من قيمتها المحتسبة هنا تقبل الفرض البديل اي عدم وجود جذر وحدة واستقرار السلسلة الزمنية[28].

هـ- اختبار فيلبس – بيرونPhilips – perron Test

طور كل من فيلبس وبيروناختباريكي – فولر الموسع عام 1988 من خلال العمل على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة الانحدار لاختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة غيرمعلميه لتباين الأنموذج ليأخذ بالحسبان وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة حيث أنه يسمح لحد الخطأ العشوائي أن يكون غير مستقل بشكل قليل وموزعا توزيعا غير متجانسا وهو بذلك يتخلى عن الشروط التقليدية لتوزيع حد الخطأ العشوائي, ويعتمد على حساب جذر الوحدة اولاً ومن ثم تحويل الإحصائية للتخلص من آثارالارتباط الذاتي على التوزيع الاحتمالي لإحصائية الاختبار ويمكن تقدير التباين على النحو الأتي:

$$S_u^2 = T^{-1}\sum_{i=1}^{T}\widehat{u^2}_t + 2T^{-1} = \sum_{j=1}^{l}\sum_{t=j+1}^{T}\hat{u}_t\hat{u}_{t=1} \dots\dots\dots (7)$$

ويستخدم هذا الاختبار الصيغ وا+لقيم الجدولية ذاتها التي يستخدمها اختبار ديكي – فولر حيث تأخذ الصيغة الأولى بدون الحد الثابت وبدون اتجاه زمني وتأخذ الثانية الحد الثابت فقط لافتراض أن متوسط السلسلة لا يساوي صفرا, أما الصيغة الثالثة فتأخذ الحد الثابت مع الاتجاه الزمني, فإذا كانت (t) المحتسبة اكبر من (t) الجدولية فهذا يدل على استقرار السلسلة الزمنية[29]. ويمتلكاختبارفليبس– بيرونقدرةاختباريةاحصائيةافضلوادقمناختبار ديكي – فوللرالموسعلاسيماعندمايكونحجمالعينة الصغيرة،،ويعدهذاالاختبار (PP)غيرحساسلعدمتوافرشروطتوزيعحدالخطأالعشوائيالتقليدية[30].

2: توصيف النموذج

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وان نموذج الدراسة (اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي) تستند الى العلاقة الدالية الاتية:

Growth = f (G, Deficit, Inf, CPI, GDP, Dummy, T) …… (8)

حيث ان:-

(Growth) هو النمو الاقتصادي ومعادلته (معدل النمو السنوي= السنة الحالية/ السنة السابقة −1× (100)).

(G) الانفاق الحكومي الكلي (الجاري + الاستثماري).

(Deficit) عجز الموازنة العامة.

---

28 – عمر ابرهيم عناد، مصدر سبق ذكره، ص ص:91-92.

29- غيداء جعفر مهدي, **بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع أشارة خاصة للعراق**, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية، العراق, 2013, ص76.

30 – خالدبنحمدبنعبدالله، **اختبارفرضية (كالدور) للعلاقةبينالانتاجالصناعي والنموالاقتصادفيالمملكةالعربيةالسعودية**، 2005، جامعةالملكسعود، ص ص:210-211.

(Inf) معدل التضخم.

(CPI) الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

(GDP) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

(Dummy) المتغير الوهمي.

(T) عنصر الزمن.

اكدت المدرسة الكينزية على اهمية الانفاق الحكومي في توليد الثروة والناتج في الاقتصاد، اذ يؤثر الانفاق الحكومي بشكل مباشر في الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة بنود الانفاق القومي، وان مقدار الزيادة المباشرة يكون كبيراً في الناتج بفعل عمل المضاعف. وبذلك يكون اتجاه العلاقة بين الانفاق القومي والنمو الاقتصادي موجب. كما يمكن استعاضة الانفاق الحكومي بمتغير نائب اخر وهو عجز الموازنة العامة (الانفاق الحكومي – الايرادات العامة) في حال لم تتمكن الاختبارات من التوصل الى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة او لم تتمكن من اجتياز اختبارات النموذج القياسية.

كما يؤثر معدل التضخم في الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي اذ ان ارتفاع بنود الانفاق يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار عند وصول الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل، وبخلافه فانه ثمة تكييف لاليات الوصول الى القيم التوازنية في الاقتصاد تعمل من اجل جذبه نحو الاستقرار او ابعاده عنها بحسب طبيعتها مما يجعل ثمة تغير يحصل في الناتج او في الاسعار بحسب مرونة المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة. وبذلك يرتبط التضخم بالنمو الاقتصادي بعلاقة سالبة، كما يمكن الاستعاضة عن معدل التضخم بالرقم القياسي لاسعار المستهلك في حال لم تتمكن الاختبارات من التوصل الى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة او لم تتمكن من اجتياز اختبارات النموذج القياسية.

ان مستوى الناتج وفورته عندما يبلغ الاقتصاد مرحلة الرواج سيكون واحد من اهم محددات النمو الاقتصادي، فمع ارتفاع عناصر الحقن الكلي ودخول الاقتصاد المرحلة التوسعية يبلغ الناتج مستويات عالية جراء ذلك التوسع، مما يؤدي بالمحصلة النهائية الى ارتفاع النمو الاقتصادي وبذلك يرتبط الناتج مع النمو بعلاقة موجبة.

كما سيتم استخدام متغيرات اخرى مثل المتغير الوهمي (Dummy Variable) وذلك لرصد تاثير المتغيرات النوعية في المتغير التابع (Growth). اذ تحدد له وحدة تحكمية باسلوب معين كافضل تقريب للانحرافات الممكنة في المعامل والذي يتم التعبير عنه كمياً بقيمتي (الصفر والواحد)[31]. وكذلك متغير الزمن (Time Variable) الذي ياخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي والتي لم تضمن في الدالة.

3: اختبار النموذج

سيتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، لكونها تعطي افضل تقدير خطي غير متحيز (Blue) على وفق نظرية كاوس – ماركوف (Gauss–Markov theorem)[32]، وذلك لايجاد تقدير كمي لمعلمات انموذج الانحدار المتعدد لبيان درجة تاثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع[33].

31– مصطفى كامل رشيد، **تقييم كفاءة اليات انتقال اثر السياسة النقدية على فجوة الناتج تجارب بلدان مختار مع اشارة خاصة للعراق**، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق، ص:88.

32– R. Carter and Others, **Principles of Econometrics**, 3rd Edition, USA, John Wiley and Sons, Inc., 2007, P:32.

33 – مصطفى كامل رشيد، نفس المصدر السابق، ص:99.

وسيتم الحصول على المرونات عند الحاجة أما بطريقة مباشرة (التحويل الخطي) أي تحويل صيغة المتغيرات الى الصيغة اللوغارتمية واجراء عملية التقدير بشكل اعتيادي. او بطريقة غير مباشرة وذلك بتقدير الانموذج الخطي أولاً وتحويل المعلمة الناجمة عن الانموذج الخطي الى معلمة تعبر عن المرونة.

كما سيتم اجراء الاختبارات الاحصائية (F,t,R^2) فضلا عن الاختبارات الخاصة بالمشاكل القياسية (ثبات التباين بموجب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان، الارتباط الذاتي بموجب اختبار دربن واتسن فضلا عن اختبار (h) للانموذج الذي يحتوي على متغيرات متباطئة وذلك للتاكد من تحقيق فرضيات حد الخطأ العشوائي فضلا عن اجراء اختبار التعدد الخطي بموجب اختبار كلاين)[34]. كما يمكن استخدام اختبار (Breusch – godfrey) للتحري عن مشكلة الارتباط الذاتي واختبار (Breusch–Pagan–Godfrey) للتحري عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

4: اختبار سببية كرانجر

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن اتجاه العلاقة بين متغيرات الانموذج والتي تنشأ وفق أسس وقد تكون عكسية او متبادلة وتتحقق الفائدة من الاختبار في تحديد مدى إمكانية التنبؤ بالقيمة الحالية (Xt) و(Yt) مع ثبات المتغيرات الأخرى، والكشف عن وجود تأثير متبادل بين المتغير المعتمد لتشخيص وقياس أتجاه السببية وفق المعادلة الاتية[35]:

$$Y_t = \sum \propto iY_{t-i} + \sum Bj\, X_T - J + VT \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

ويتم على وفق مايأتي:

1. علاقة سببية أحادية الاتجاه (underacting causality) اذا كانت قيم المعلمات المتغيرات في المعادلة الأولى ذات معنوية إحصائية، بينما كانت قيم معلمات المتغيرات في المعادلة الثانية غير معنوية فأن العلاقة تكون باتجاه واحد.
2. علاقة سببية بالاتجاه المعاكس (unidirectional causality) اذا كانت قيم معلمات المتغيرات في المعادلة الثانية ذات معنوية احصائية، بينما كانت قيم معلمات المتغيرات في المعادلة الأولى غير معنوية.
3. علاقة سببية ثنائية اتجاه:

a. اذا كانت قيم المعلمات في المعادلتين ذات معنوية احصائية فأن العلاقة بينهما تكون ذات تأثير متبادل في الاتجاهين (أي احدهما يتسبب في الاخر).

---

34 – للمزيد عن تلك الاختبارات انظر:-

- A. Koutsoyiannis, **Theory of Econometrics**, 2nd Edition, Honk Kong, The Macmillan press Ltd., 1977, P:200-257.

- Damodar N. Gujarati, **Basic Econometrics**, 4th Edition, USA, The Mc Graw-Hill Companies, 2004, P:335-505.

- R. Carter and Others, **Principles of Econometrics**, 3rd Edition, USA, John Wiley & Sons, Inc., 2007, P:197-266.

35 عمر أبراهيم عناد. (2017). مسار الانفاق العام وقياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-& , -علي نبع صايل. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*, *9*(18), 171-203. 2015

4. علاقة مســـتقلة بين المتغيرات (independence causality) وتظهر عندما تكون مجاميع قيم المعلمات في المعادلتين غير معنوية احصائياً:

ويتضمن اختبار كرانجر للسببية نموذج انحدار ذاتي وكما يأتي:

$$Y_t = S_o + \sum_{i=1}^{P} Si\, Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{P} j\, X_{t-j} + U_T \dots\dots\dots\dots (10)$$

$$Y_t = a_o + \sum_{i=1}^{n} ai\, Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} BX_{t-j} + V_T \dots\dots\dots\dots (11)$$

اذ ان $(\lambda, Si, B, \alpha i)$ معلمات يراد تقديرها.

U_T, V_T: حدين عشوائيين تباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي الصفر ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

ويتم توظيف إحصائية F لاختبار سببية كرانجر وكما يأتي:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_{up})/M}{RSS_{UR}/(n-k)}$$

اذ ان:

RSS_R: مجموع مربعات انحرافات البواقي المقيدة.

RSSUR: مجموعة مربعات انحرافات البواقي الغير المقيدة.

M: عدد التخلف الزمني.

n–k: درجة الحرية.

وان كانت قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية ∝ ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة.

ويقرر هذا الاختبار امكانية تطبيق منهجية التكامل المشـترك (اختبار جوهانسـن ومتجه تصـحيح الخطأ الذاتي وفترات الابطاء المثلى) في حال اثبت ان هنالك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج وعدم اســـتقرارها الا عند اجراء الفرق بين المتغيرات، وبخلافه فان النموذج لا يمتلك علاقة توازنية طويلة الاجل (اي لا داعي من اجراء اختبارات التكامل المشترك).

ثانياً : قياس وتحليل نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي

اولا: نتائج فحص الاستقرارية

1- فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (ADF)

ان النتائج التي تم التوصـــل اليها من فحص اســـتقرارية الســـلاســـل الزمنية لمتغيرات نموذج اثر الســـياســـة المالية في النمو الاقتصادي للمدة (1990-2015م) كانت على النحو الاتي:-

الجدول (1)

نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة (للمدة 1990-2015م)

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
Growth	$(0.0002)^*$	$(0.0009)^*$	$(0.0000)^*$			

G	(0.9991)	(0.9527)	(0.9991)	(0.0189)*	(0.0233)*	(0.0065)*
Deficit	(0.7760)	(0.9897)	(0.0229) *			
INF	(0.1652)	(0.1314)	(0.0361)*			
CPI	(0.3870)	(0.7860)	(0.1621)	(0.0004) *	(0.0018) *	(0.0000) *
GDP	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 .

ان استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بان السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي (Growth) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) قد استقرت عند الصيغ الثلاثة (الحد الثابت، الحد الثابت مع اتجاه زمني، دون حد ثابت)، وكما هو مبين في الجدول (1) اذ ان الاحتمالية معنوية عند (5%).

وان السلاسل الزمنية للمتغيرات عجز الموازنة (Deficit) ومعدل التضخم (INF) قد استقرت فقط عند صيغة (دون حد ثابت) عند احتمالية (5%)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية للمتغيرات النمو الاقتصادي (Growth)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، عجز الموازنة (Deficit) ومعدل التضخم (INF) مستقرة (ساكنه) اي ((I(0)).

اما السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق الحكومي (G) والرقم القياسي للاسعار (CPI) فانها لم تكن مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، لذا تم اجراء الفرق الاول لها حيث استقرت بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5%)، وبذلك اصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق الحكومي (G) والرقم القياسي للاسعار (CPI) مستقرة (ساكنه) اي ((I(1)).

2- فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (PP)

ان النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي للمدة (1990-2015) كانت على النحو الاتي:-

الجدول (2)

نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة (للمدة 1990-2015م)

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
Growth	(0.0001)*	(0.0007)*	(0.0000)*			
G	(0.9986)	(0.9438)	(0.9978)	(0.0201)*	(0.0233)*	(0.0066)*
Deficit	(0.1753)	(0.5450)	(0.0233) *			
INF	(0.1644)	(0.1468)	(0.0447)*			
CPI	(0.3870)	(0.7580)	(0.1621)	(0.0004) *	(0.0017) *	(0.0000) *
GDP	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 .

ان استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (PP) وقد تبين بان السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي (Growth) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) قد استقرت عند الصيغ الثلاثة (الحد الثابت، الحد الثابت مع اتجاه زمني، دون حد ثابت)، وكما هو مبين في الجدول (1) اذ ان الاحتمالية معنوية عند (5%).

وان السلاسل الزمنية للمتغيرات عجز الموازنة (Deficit) ومعدل التضخم (INF) قد استقرت فقط عند صيغة (دون حد ثابت) عند احتمالية (5%)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية للمتغيرات النمو الاقتصادي (Growth)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، عجز الموازنة (Deficit) ومعدل التضخم (INF) مستقرة (ساكنه) اي ((I(0)).

اما السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق الحكومي (G) والرقم القياسي للاسعار (CPI) فانها لم تكن مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، لذا تم اجراء الفرق الاول لها حيث استقرت بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5%)، وبذلك اصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات الانفاق الحكومي (G) والرقم القياسي للاسعار (CPI) مستقرة (ساكنه) اي ((I(1)).

ثانياً: نتائج تقدير النموذج القياسي

ان النتائج التي تم التوصل اليها من تقدير نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي للمدة (1990-2015) كانت على النحو الاتي:-

الجدول (3)

تقدير نموذج اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي (للمدة 1990-2015م)

wth = 10.91 − 0.00000012 (G) − 107.32 (Dum. 91)						
Y	A	G	Dum. 91	R^2	$\overline{R^2}$	F
Growth	10.91	0.00000012	107.32	% 61.5	% 58.2	18.43
t − statistic	2.38	− 0.18	− 6.01			
D.W (2.1)	Spr. (Nil)	Klein (Nil)	Breusch − godfrey (0.7)		Breusch−Pagan−Godfrey (0.6)	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 . وعند مستوى معنوية (5%).

تشير نتائج التقدير الى ان الانفاق الحكومي (G) يمارس تاثيراً ضئيلاً جداً في النمو الاقتصادي (Growth) خلال مدة الدراسة اذ بلغت (0.00000012) وباتجاه عكسي، اي ان زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.00000012). وان اختبار (t) يشير الى عدم معنوية الانفاق الحكومي والذي بلغ (0.18).

هذا يؤكد حقيقة ان الانفاق الحكومي في العراق خلال مدة الدراسة لم يرتبط بالنمو الاقتصادي، حيث كان النمو متدهورا في فترة التسعينيات من القرن الماضي على اثر فرض الحصار الاقتصادي، وقد ادى فرض الحصار الاقتصادي الى اتباع سياسة انكماشية عامة في الاقتصاد على اثر انخفاض الموارد المالية، الامر الذي ادى الى انخفاض مستوى الانفاق الحكومي المدني مقابل الانفاق الحكومي العسكري.

بعد عام 2004م وانتهاء الحصار الاقتصادي وانفتاح العراق على العالم الخارجي وبدء ضخ النفط في الاسواق العالمية اخذ الانفاق الحكومي يزداد على نحو مضطرد بفعل زيادة العوائد النفطية، الامر الذي تسبب باحداث زيادة كبيرة في مستوى الدخول ومع زيادة الطلب المحلي فان جانب العرض المحلي الكلي لم يتمكن من الاستجابة لتلك الزيادة، مما اضطر الحكومة الى اعتماد الاستيراد من اجل تعويض النقص الحاصل في المعروض المحلي.

فبالرغم من الزيادة الكبيرة للانفاق الحكومي للمدة (2004-2015م) لكنها لم تتمكن من تحفيز الناتج المحلي الاجمالي بسبب الظروف الامنية والسياسية المضطربة التي يعيشها العراق، مما انعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي وجمود الجهاز الانتاجي

والمحصـــلة النهائية التي ترتبت على اعتماد العراق على المورد الاقتصـــادي الوحيد (النفط) هو اختلال في هيكل الناتج اذ تراجعت القطاعات الاقتصادية بشكل كبير مقابل زيادة الانتاج النفطي.

وبذلك اصبح الانفاق الحكومي غير محفز لنمو الناتج لكون نمو الانفاق الحكومي جاء بفعل زيادة انتاج وبيع النفط في الاسواق العالمية، اي لا من خلال تحسن مستوى قطاعات الانتاج وتناميها على نحو مضطرد، مما تسبب بفقدان الارتباط الجوهري ما بين الانفاق الحكومي ذو الاثر المباشر والمهم في نمو الناتج.

كما ان المتغير الوهمي (Dum. 91) – (لعام 1991م بســـبب فرض الحصـــار الاقتصـــادي والذي ادى الى تراجع النمو الاقتصـــادي) مارس تاثيرا متناقص في النمو الاقتصـــادي خلال مدة الدراســـة والذي بلغ (107.32)، وهذا يعني بان المتغير الوهمي (Dum. 91) اذا زاد بمقدار وحدة واحدة فان النمو الاقتصـــادي ينخفض بمقدار (107.32). ويشـــير اختبار (t) الى معنوية المتغير الوهمي عند مستوى (5%).

الاختبارات الاحصـائية: بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (61.5%) وهذا يعني ان القوة التفسيرية للنموذج جيدة حيث ان الانفاق الحكومي والمتغير الوهمي يفســـروا ما نســـبته (61.5 %) من التغيرات الحاصـــلة في المتغير التابع (Growth). كما بلغت$\overline{R^2}$(58.2 %). اما اختبار (F) فقد بلغت قيمته (18.43) عند مســـتوى معنوية (5%) وهذا يشـــير الى معنوية النموذج بشكل عام.

الاختبارات القياســـية: يشـــير اختبار (D. W) الى خلو النموذج من مشـــكلة الارتباط الذاتي كما يؤكد ذلك هو اجراء اختبار (Breusch–Godfrey) والذي بلغت قيمته الاحتمالية (0.7) وهي اكبر من قيم كل من احصائية (F) و ($Obs*R^2$) كما هو موضح في الملحق (كام).

كما يشـير اختبار ارتباط الرتب لسـبيرمان (.Spr) خلو النموذج من مشـكلة عدم ثبات تجانس التباين وقد اسـند هذا الاختبار باختبار اخر وهو (Breusch–Pagan–Godfrey) والذي اعطى نفس النتيجة حيث بلغت قيمته الاحتمالية (0.6) وهي اكبر من قيم كل من احصائية (F) و ($Obs*R^2$) .

وقد اشـار اختبار (Klein) الى خلو النموذج من مشـكلة التعدد الخطي وبذلك فان النموذج قد اجتاز كافة الاختبارات القياسـية. وان باقي متغيرات النموذج تم استبعادها لعدم معنويتها او مخالفتها للمنطق الاقتصـادي او عدم اجتيازها الاختبارات الاحصـائية والقياسية.

ثالثاً: أختبار سببية جرانجر

ان النتائج التي تم التوصـــل اليها من اختبار ســـببية جرانجر لمتغيري الانفاق الحكومي والنمو الاقتصـــادي للمدة (1990–2015م) كانت على النحو الاتي:–

الجدول (4)

اختبار سببية جرانجرللانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (للمدة 1990–2015م)

	F – Statistic	Prob.
oes not Granger Cause Growth	0.47792	0.6273
wth does not Granger Cause G	0.41322	0.6673

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 .

يشير اختبار سببية جرانجر بان لا توجد علاقة سببية ما بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ولا توجد علاقة سببية ما بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي عند احتمالية (5%). وهذا يدل على ان لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، الامر الذي لا يستدعي المضي نحو اعداد باقي اختبارات التكامل المشترك.

الاستنتاجات :

1. ان النفقات العامة كانت السبب الرئيسي في تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة طيلة مدة الدراسة (1990- 2015م) كما إن هذا العجز لم يكن لصالح عملية النمو الاقتصادي .
2. تباطؤ نمو الايرادات العامة للموازنة لمواكبة نمو الانفاق العام وذلك نتيجة لضعف مروة الجهاز الضريبي واتساع دائرة الاعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي وتأثر الايرادات النفطية التي تعد المصدر الرئيسي لتغييرات اسعار النفط والظروف الخارجية .
3. اتجهت الموازنة العامة للسنوات الاخيرة نحو تفعيل دور الايرادات غير النفطية أي ايرادات الضرائب والرسوم بالرغم من التحديات التي واجهت ولاتزال تواجه امكانية تفعيل هذه الايرادات .

التوصيات :

1- ينبغي ان تحافظ الموازنة العامة على بناء اولوياتها على هدف واضح للنمو الاقتصادي وتوجيه السياسة المالية نحو العناصر التي تحفز النمو الاقتصادي من خلا ل تحديد العوامل الاكثر تحفيز وذلك من خلال عناصر الايرادات والنفقات والموازنة .

2- مكافحة الفساد الاداري والمالي على مستوى الوزارات وهيئاتها والجهات المرتبطة لتنفيذ اهداف الموازنة والجهات التي تقوم بصرف التخصيصات المالية لما لهذه الافة من خطورة التي تؤثر على كل المكاسب الاقتصادية والتي تقضي على الاهداف والخطط التنموية في مهدها .

3- معارضة الاختلال الناجم عن الاعتماد على مصدر التمويلي الاحادي فهو النفط لتمويل الانفاق وضرورة تنويع مصادر ايرادية اخرى كالضرائب والتمويل المالي .

4- اعادة النظر في النظام الضريبي في العراق من خلال التشريعات القانونية وزيادة الاهتمام والشمولية وزيادة الحصيلة الضريبية والعمل على اصدار تشريعات قانونية توسع نطاق الضريبة واوعيتها والمكلفين بها وبذات الوقت تحد من التهرب والاعفاء الضريبي .

5- ان تكون هنالك عملية تنسيق وترابط مابين النفقات العامة والنمو الاقتصادي لتحقيق الاهداف المرسومة للسياسة الاقتصادية عن طريق سياسة مالية تنمي القطاع الحقيقي للاقتصاد العراقي .

6- ضرورة تغيير نوع الموازنة الحكومية والتوجه نحو اعداد موازنة مرتبطة باهداف كموازنة البرامج والاداء مع ضرورة تجسيد ما تهدف اليه خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية عند اعداد الموازنة العامة .

قائمة المراجع :

<u>أولاً : المراجع العربية :</u>

<u>أ – الكتب :</u>

1. إبراهيم متولي حسن المغربي ، **الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز** ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2010م).
2. أديب قاسم شندي، أزهار شمران الحجامي، **(فاعلية السياسة المالية – نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (1980-2009م))**، مجموعة بحوث منشورة تحت عنوان الاقتصاد العراقي إلى أين ..؟ ، دار المواهب للطباعة، النجف الإشراف، 2011م .

3. عبد الرزاق النقاش ، **المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية** ، (عمان : الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر ، 2010) .
4. عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد السياسي بين النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية : الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000) .
5. عبد الكريم بركات، **دراسة في الاقتصاد المالي**، (القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة، ، 1983).
6. محّي محمد مسعد، الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة، ط1 ، (الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ،2009) .
7. ميلتون فريدمان، **الرأسمالية والحرية**، ترجمة: يوسف عليان،(عمان : مركز الكتب الاردني ، 1987). (يجب مراعاة الترتيب الأبجدي)

ب-الموتمرات والابحاث والرسائل العلمية :

1. إسراء عادل السيد أحمد الحسيني ، **العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.
2. إسماعيل عبيد حمادي وآخرون، **الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل**، بحوث ومناقشات سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة ، 1998 .
3. بتول مطر الجبوري و دعاء محمد الزاملي : **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد16، عدد 1، 2014.
4. حنان محمد خليل ، **(أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن)** ، الأردن ، 2005.
5. خالدبنحمدبنعبدالله، **اختبارفرضية (كالدور) للعلاقةبينالانتاجالصناعي والنموالاقتصادفيالمملكةالعربيةالسعودية**، 2005، جامعةالملكسعود .
6. دراوسي مسعود **(السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990-2004 حالة الجزائر)** ، جامعة الجزائر 2005.
7. طالب محسن جابر، ناجحة عباس، فاطمة عبد جواد، **الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة (1971-2005)**، مؤتمر الإصلاح الضريبي السادس للفترة 21-2006/22، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2006.
8. عبد الباسط تركي سعيد الحديثي **(الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق 1960-1992)** ،الجامعة المستنصرية ، 1996.
9. عمر ابراهيم عناد، **مسارالانفاق العام ومدى مساهمته في تحقيق النموالاقتصادي في العراق للمدة2004-2015**، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، العراق، 2017.
10. غيداء جعفر مهدي, **بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع أشارة خاصة للعراق**, أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية، العراق, 2013 .
11. فاطمة خلف الجبوري **(أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي لعينة من البلدان (نفطية وغير نفطية))**، العراق، 2006 .

12. فلاح حسن ثويني، **العلاقة بين السياسة النقدية والمالية مع الإشارة إلى العراق بعد 2003**، جامعة القادسية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد17-2009/3/18، المجلد الثاني ، 2009.

13. مصطفى كامل رشيد، **تقييم كفاءة اليات انتقال اثر السياسة النقدية على فجوة الناتج تجارب بلدان مختار مع اشارة خاصة للعراق**، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق.

14. هدى العزاوي، **دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الضريبي الأول للفترة 17- 2001/10/18 .

ثانياً: المراجع الاجنبية :

1- Khaifa H. Ghali, Naief H. Al-Mutairi:**Government Spending in Adynamic model of Endogenous Growth, With Application to the State of Kuwait**, Arab Journal of Administrative Sciences, Vol.9, No.3, 2002, Kuwait.

2- Michael Gavin and Roberto Perotti : **Fiscal Policy in Latin America Inter-American Development Bank**; and Columbia University and Cepr, January 1997 Chapter Pages in Book .

3- Niloy Bose, M. Emranul Heque, Denise. R. Osbern : "**Public Expenditure and Economic Growth – A disaggregated Analysis for Developing Countries**", Journal Compliation, The Manchester University, Vol. 75, No.5, 2007.

4- Norman Gemell & Kheller : Fiscal Piolicy, Growth and Convergence in Europe, 2003.

5- R. Carter and Others**, Principles of Econometrics**, 3rd Edition, USA, John Wiley and Sons, Inc., 2007.

6- Richard A. Musgrave and Peggy B. Musgrave**, Public Finance in theory and practice**, (New York: McGraw-Hill Book Co., 1973).

1 - الهوامش :-

- Koutsoyiannis, **Theory of Econometrics**, 2nd Edition, Honk Kong, The Macmillan press Ltd., 1977.

ğlu, A. (1997). Macro Economic Determinants of Electoral Support
ıbents in Turkey, 1950–1995. *New Perspectives on Turkey*, *17*, 75

- R. Carter and Others, **Principles of Econometrics**, 3rd Edition, USA, John Wiley & Sons, Inc., 2007.

(ملحق الدراسة)

جدول (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة ونسبة النفقات من GDP

(مليون دينار) (2002 – 1990) (1988 = 100)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي أسعار جارية	الناتج المحلي الإجمالي أسعار ثابتة	النفقات العامة أسعار جارية	النفقات العامة أسعار ثابتة	النسبة % أسعار جارية	النسبة % أسعار ثابتة
	(2)	(3)	(4)	(5)	*(2)/(4) 100	*(3)/(5) 100
1989	20407,9	18826,2	13934	12854,1	68,28	68,3
١٩٩٠	55926,5	29711,1	14179	7532,6	25,35	25,4
١٩٩١	42451,6	10682	17497	4402,7	41,22	41,2
١٩٩٢	115108,4	14163,5	32883	4046,1	28,57	28,6
١٩٩٣	321646,9	18453,6	68954	3956,0	21,44	21,4
١٩٩٤	1658325,8	19164,9	199442	2304,9	12,03	12,0
١٩٩٥	6695482,9	19571,2	690783	2019,2	10,32	10,3
١٩٩٦	6500924,6	21728,1	542541	1813,3	8,35	8,3
١٩٩٧	15093144	26342,7	605802	1057,3	4,01	4,0
١٩٩٨	17125848	35525	920501	1909,4	5,37	5,4
١٩٩٩	34464013	41771,1	1033552	1252,7	3	3,0
٢٠٠٠	50213700	42358,6	1498700	1264,3	2,98	3,0
٢٠٠١	41314569	43335,1	2069727	2170,9	5,01	5,0
٢٠٠٢	41022927	40344,9	2518285	2476,7	6,14	6,1

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على – البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية 2010، دار الكتب والوثائق، بغداد ،2011ص60. و– الجمهورية العراقية – وزارة المالية –دائرة الموازنة، نشرات الحسابات الختامية من 1988–1

جدول(2)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة ونسبة النفقات من GDP

(مليون دينار) للمدة (2003-2012) (100= 1988)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي أسعار جارية	الناتج المحلي الإجمالي أسعار ثابتة	النفقات العامة أسعار جارية	النفقات العامة أسعار ثابتة	بالأسعار الجارية %	بالأسعار الثابتة %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5) =100*(1)/(3)	(6)=100*(2)/(4)
2003*	29585789	26990,4	4901961	4471,9	16,57	16,6
٢٠٠٤	53235359	41607,8	31521427	24636,6	59,21	59,2
٢٠٠٥	73533599	43438,8	30831142	18213,0	41,93	41,9
٢٠٠٦	95587955	47851,4	38806679	19426,7	40,6	40,6
٢٠٠٧	111455813	48510,6	39308348	17108,8	35,27	35,3
٢٠٠٨	157026062	51716,6	67277197	22157,8	42,84	42,8
٢٠٠٩	130643200	54721,2	55589721	23284,3	42,55	42,6
٢٠١٠	162064566	57751,6	70134201	24992,3	43,28	43,3
٢٠١١	217327107	63650,4	69639523	20395,9	32,04	32,0
2012**	251907662	70201,3	90374783	25185,5	35,88	35,9